KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الاقتصاد العراقي بين الأزمات الاقتصادية ورؤى لاقتصاد الحلول المبتكرة

أ.د. حنان عبد الخضر هاشم

الباحثة هند غانم محمد

جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.176(c).19711

الملخص :

اعترضت مجموعة من الأزمات مسار الاقتصاد العراقي نتيجة التغيرات التي طرأت عليه مما أثر على مكانته الاقتصادية في الاقتصاد العالمي, و من ثم تصبح مديات التطبيقات الحديثة والمبتكرة المادية وغير المادية ضرورية للاستفادة منها في تصحيح الانحرافات في مسار الاقتصاد العراقي بفعل ما شهده من أزمات وتحديات. مع ضرورة الوقوف على ماهية الاستفادة المتحققة من عدمها في العراق . لذا فإن فكرة الحلول المبتكرة في المجال الاقتصادي لا تتضمن الصناعات التكنولوجية ذات التقنية العالية فحسب بل انها تضاف لها مجموعة من المصادر الحديثة التنافسية المميزة التي من الممكن ان تجعل الاقتصاد العراقي متميزاً في كل القطاعات الانتاجية المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية وحتى في تجارة البرمجيات، فضلاً عن ان مهارة اليد العاملة والمعارف العلمية والافكار المميزة التي اكتسبت اهمية كبيرة في اقتصاد الحلول المبتكرة بالإمكان ان تؤدي دور ايجابي لا يقل اهمية عن الابتكارات الحديثة لمعالجة مشاكل الاقتصاد و مواجهة ازماته .

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد العراقي ، الازمات الاقتصادية ، الحلول المبتكرة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.

مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

The Iraqi economy between economic crises and visions of the economy of innovative solutions

Prof. Dr. Hanan Abdel Khader Hashem
Researcher Hind Ghanem Mohammed
University of Kufa / College of Administration and Economics

Summary:

A group of crises have intercepted the course of the Iraqi economy as a result of the changes that have occurred in it, which affected its economic position in the global economy, and then the ranges of modern and innovative applications, material and intangible, become necessary to benefit from them in correcting deviations in the course of the Iraqi economy due to the crises and challenges it has witnessed. With the need to determine the nature of the benefit achieved or not in Iraq. Therefore, the idea of innovative solutions in the economic field does not include high-tech technological industries only, but it is added to a group of distinctive competitive modern sources that can make the Iraqi economy distinct in all different productive sectors agricultural, industrial, commercial and even in the software trade, as well as that the skill of the workforce, scientific knowledge and distinctive ideas that have gained great importance in the economy of

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

innovative solutions can play a positive role no less important than modern innovations To address the problems of the economy and face its crises.

Keywords: Economy of innovative solutions, Economic crises, Iraqi economy

أهمية البحث

ان اهمية البحث تنبع من التركيز على التوجه الاقتصادي العالمي الحديث ضمن اطار ما يعرف باقتصاد الحلول المبتكرة لمواجهة الازمات الاقتصادية ، و الآلية التي تحقق ذلك .

اسباب اختيار موضوع البحث

تسير مختلف الدول والحكومات باتجاه السعي الجاد نحو التخفيف من حدة الازمات الاقتصادية التي تواجهها كونها مدمرة لاقتصاداتها، وعلى نحو تسعى فيه الى المحافظة على استدامة نموها وتنميتها الاقتصادية، وبما الاستفادة من التجارب الاقتصادية العالمية الناجحة يعد خطوة ضرورية لمعالجة مشاكل الاقتصاد العراقي، لذلك فان السبب الرئيس لاختيار موضوع البحث هو التعرف على محاور اقتصاد الحلول المبتكرة، وكذلك التعرف على كيفية تطويع متضمناته الاساسية لتتناغم مع واقع بيئة الاقتصاد العراقي الذي هو بحاجة الى هكذا نوع من الحلول.

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة دور اقتصاد الحلول المبتكرة في مواجهة تأثيرات الازمات الاقتصادية في العراق، ودوره في الحد من اسبابها وخطورتها .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

مشكلة البحث:

إنَّ الظروف السياسية والاقتصادية والامنية غير المواتية التي يمر بها العراق قد افضت الى عدد من المشاكل في عموم مفاصل حياته، الأمر الذي أسهم بتعزيز كل مشكلة تطفو على السطح في هذا الاقتصاد وفي ظل ذلك فأن مشكلة الدراسة ستتمحور حول التساؤل الآتي:

هل سيسهم اقتصاد الحلول المبتكرة في التخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق، وبالأخص فيما ما يتعلق منها بالأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها؟

فرضية البحث:

من خلال اعتماد متضمنات (اقتصاد الحلول المبتكرة) تم بناء نماذج ناجحة ومتجددة، قادرة على مواجهة الازمات الاقتصادية في العراق.

هيكلية البحث : لأثبات فرضية البحث و تحقيق الهدف منه ، فقد تم تقسيمه على المحاور الآتية :

المحور الاول : اقتصاد الحلول المبتكرة : اطار مفاهيمي

المحور الثاني : واقع الأزمات الاقتصادية في مسار الاقتصاد العراقي

المحور الثالث : تطبيقات اقتصاد الحلول المبتكرة ونتائجه في الاقتصاد العراقي.

المحور الاول : **اقتصاد الحلول المبتكرة : اطار مفاهيمي**

يعطي الفكر الاقتصادي اهتماماً متزايداً للقضايا المتعلقة باقتصاد الحلول المبتكرة والأزمات الاقتصادية، فعند حدوث أية أزمة كانت تبدأ عملية البحث عن إمكانيات حلها وحل المشاكل المرتبطة بها من خلال اعتماد حلول علمية واقتصادية تعد مبتكرة تماشياً مع المرحلة الزمنية التي تحدث فيها الأزمة.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أن غالبية الأزمات الاقتصادية الحاصلة عبر التاريخ الاقتصادي، كانت تجابه بردود أفعال سلبية في مختلف الأسواق وبالتحديد في الأسواق المالية وتتسبب في العديد من المشاكل الأخرى غير المتوقعة للإفراد،المنظمات, والدول على حدٍ سواء). وكانت تؤدي هذه المشاكل إلى كل ما هو جديد من السلوكيات والاحتياجات الجديدة التي بدورها يمكن ان تولد الحاجة الى حلول مبتكرة. وأقرب مثال على ذلك الأزمة الاقتصادية التي تولدت مع انتشار الوباء الناجم عن تفشي (COVID-19)[١], الذي تولدت عنه مشاكل متشعبة أضرت بعموم اقتصادات العالم، أفضت في النهاية إلى ضرورة ابتكار كل ما هو ممكن لمجابهة الأزمة.

ويسعى اقتصاد الحلول المبتكرة الى التجديد فهو عملية شاملة، أي إنه الاستغلال للأفكار الجديدة والابداع في فكرة جديدة مبتكرة وخلاقة فهو يعد اساس التغير في كافة المجالات.

اولا: مفهوم اقتصاد الحلول المبتكرة :

يعد مفهوم اقتصاد الحلول المبتكرة (The economy of innovative solutions) من المصطلحات التي ظهرت حديثاً نتيجة لتعدد الأزمات الاقتصادية. واقتصاد الحلول المبتكرة اقتصاد جديد ذو طابع لا يستمد خصوصيته من اعتبارات الحاضر أو الماضي ولكن من خصوصية الدور الذي سيقوم به في المستقبل. فضلاً عن ذلك يمتلك القدرة على الابتكار وإيجاد منتجات فكرية معرفية لم تكن تعرفها الأسواق من قبل , ولا توجد حواجز للدخول إليه، بل هو اقتصاد مفتوح، ومن ثم لا يوجد فواصل زمنية أو عقبات مكانية أمام من يرغب في التعامل معه،ويعد من أكثر الأمور أهمية وحيوية، فإقتصاد الحلول المبتكرة لم يأت من فراغ بل تولد من واقع حي تم التعايش معه في الماضي أو الحاضر[٢].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

مما سبق يتضح أن اقتصاد الحلول المبتكرة يهتم بتقديم حلول جديدة استجابة للازمات والتحديات أو الفرص التي تنشأ في البنية الاجتماعية أو الاقتصادية التي تضررت من تلك الأزمات، وهو اقتصاد يرتبط زمنياً بالأمد البعيد.

١- مفهوم الابتكار

ولقد تعددت مفاهيم الابتكار(Innovative) وتباينت وجهات النظر بحسب اتجاه الباحثين واهتماماتهم العلمية وإختلاف منطلقاتهم الفكرية.ومن هنا ينبغي التعرف على مفهوم الابتكار, الذي يعرف على انه التكنولوجيا الجديدة أو خلق وتسويق المعارف الجديدة، أو اكتساب وتطويع المعرفة والتكنولوجيا، أو ابتكار العمليات الجديدة الذي يؤدي إلى استحداث أو خلق طرق جديدة[٣].

إن الابتكار مرادف للتقدم والحداثة في كل مجال: من المجال الاجتماعي إلى النظام التعليمي، إلى المجال الاقتصادي في العلوم والاقتصاد، وهو يبحث عن حلول جديدة ترفع من مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى المستوى الاقتصادي يعني إدخال شيء جديد في الاقتصاد،أي أن الابتكار مركز للتغيير الاقتصادي. وفي هذه الحالة سيكون لدينا نوع من الابتكار المرتبط بالاقتصاد يعرف بالابتكار الاقتصادي، والذي يتمثل بتطبيق حلول جديدة أو محسّنة بشكل كبير فيما يتعلق بمنتج (سلعة أو خدمة)[٤].

الابتكار هو عملية تحويل الأفكار والمعرفة الجديدة إلى منتجات وخدمات جديدة، أي إنه نشاط يقود إلى وظيفة إنتاج جديدة، ومنتج جديد[٥]. وعليه سيتضمن أساليب مبتكرة هدفها تطوير حلول المبتكرة.

وعلى غرار ما يؤمن به جوزيف شومبيتر(Joseph Schumpeter) فأن الغاية من الابتكار ترشيد إستعمال الموارد، تقليل التكاليف، تحسين جودة المنتجات وطرق التسويق، وتحسين الخدمات، وكذلك حل المشاكل التقنية أو الهندسية التي تتعرض إليها المؤسسات الصناعية، الإنتاجية منها والخدمية أو حتى

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المنظمات غير الصناعية. ولكون إدخال أي جديد في المؤسسة يؤدي إلى التغيير في جانب من جوانبها التنظيمية، فإن وظيفة الابتكار تتوغل في كامل هياكل المؤسسة، ومن ثم إحداث تغيرات جديدة والخروج من المألوف(٦).

ويرى شومبيتر إن الابتكار هو التحول نحو حلول جديدة تتحول فيما بعد إلى ممارسات جديدة، وقد ارتبطت فكرته هذه بما يسمى بمفهوم "التدمير الخلاق"، الذي يعني التدمير المتزامن للهياكل القديمة والتطور المستمر للمباني الجديدة الأكثر فاعلية(٧).

لقد تعامل جوزيف شومبيتر مع الابتكار على انه عامل مهم في التنمية الاقتصادية،بناءاً على إن الابتكارات هي تحديثات في الحالات المتعلقة بـ : تطوير منتج جديد, تقديم منتجات ذات خصائص جديدة للسوق، إدخال طريقة جديدة للإنتاج, فتح أسواق جديدة، إكتساب مصادر جديدة للمواد الخام إجراء تنظيم جديد للعمليات الاقتصادية, وهذا الرأي يعد بمثابة نقطة البداية لمناقشة أهمية الابتكار في الاقتصاد.

ويمكن تعريف الابتكار على انه مزيج من الممارسات من قبل أفراد أو فرق أو مؤسسات مجتمعية تتميز بامتلاكها لروح المبادرة والابتكار، والتي في المقابل تساهم في اكتشاف مسارات وطرق جديدة في التطوير الاجتماعي والاقتصادي(٨). وبموجب هذا التعريف فأن الابتكار غالباً يقترن بالطرق أو الأساليب الجديدة المختلفة الخارجة أو البعيدة عن التقليد التي تستخدم في عمل أو تطوير الأشياء, وان الهدف الرئيس من الابتكار هو إحداث التغيير الايجابي وجعل شيء ما أو فكرة ما أو شخص ما أفضل مما هو عليه.

يقود الابتكار في كثير من المجالات العلمية والمهنية إلى زيادة الإنتاجية وبذلك يكون مصدر أساس للإسهام في تنمية الثروات الوطنية أو المؤسسية(٩). وإن الدافع الرئيس له هو تنامي الاحتياجات البشرية والمنافسة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

من أجل إرضاء أفضل. وبهذا الاتجاه يخلصYu.V. Yakovets إلى أن الابتكار هو "نمط اجتماعي عام، ومحرك ودافع حافز لتقدم المجتمع في جميع جوانبه المتعددة" (١٠).

ويمكن القول إنه في اقتصاد اليوم، لم يعد الابتكار عاملاً حاسماً لإنشاء القيمة المضافة فحسب, كذلك يعد ركيزة للنمو والتوظيف الأمثل للموارد باختلاف أنواعها سواء أكان ذلك على المستوى المؤسسي أو الوطني أو الإقليمي أو العالمي، فالابتكار بطبيعته يؤدي إلى تطوير نماذج أعمال جديدة وتعزيز القدرات التنافسية والتي تعد الأعمدة المكونة لإقتصادات يمكن معها تحقيق مستويات جديدة من الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود(١١).

نستنتج مما سبق انه لابد من التركيز على الابتكار وتأثيره على الاقتصاد فهناك العديد من التعريفات لمفهوم الابتكار، ولكن جميعها تتلخص في تحديده على انه يمثل عملية مركبة تمتد إلى المدى البعيد وليس إجراء يحدث على المدى القصير، وهذه العملية يتم خلالها إنشاء شيء مادي ملموس جديد تماماً أو تحسينه أو تحويل شيء مادي موجود بالفعل إلى شيء مادي أفضل من خلال تبني فكرة أو مجموعة من الأفكار، أو توليد أفكار جديدة والعمل على تطبيقها. لذلك يمكن القول إن الابتكار يتضمن خلق معرفة جديدة تعد مصدراً رئيسياً للتغيير في جميع الأنشطة الاقتصادية، وبذلك يمكن لاقتصاد الحلول المبتكرة أن يسهم في رفع المستوى الاقتصادي أو على الأقل يحافظ على المستوى القائم سواء أكان ذلك في ظل الظروف الطبيعية أو غير الطبيعية، وهو يعد وسيلة لتخطي العقبات بمختلف أنواعها، والتي تعترض المسار الاقتصادي والاجتماعي باعتماد أساليب مستحدثة لغرض الحفاظ على المستوى الاقتصادي القائم أو تحسينه إلى مستوى أفضل.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢- اقتصاد الابتكار

اقتصاد الابتكار مصطلح صاغه عالم الاقتصاد الأمريكي جوزيف شومبيتر في أربعينيات القرن العشرين. لكنه لم يتجذر في الاقتصاد ويصبح مفهوماً رئيساً إلا عندما أصبحت الحاجة الى التكنولوجيا والحلول الاقتصادية المبتكرة، ونشأت مؤسسات عالمية تصنف الدول بمدى تقدمها على هذا الصعيد. ولفهم محورية الابتكار الاقتصادي فانه يعمل كنظام مفتوح على التغيير والتكيف السريع وعلى النقيض من الاقتصاد النيوكلاسيكي الذي يعد الاقتصاد نظاماً مغلقاً يظهر ميولاً إلى التوازن الميكانيكي من خلال قوى السوق ولا بد أولاً من توضيح المعرفة التي تنمو وتتطور بفعل استخدامها وتطبيقها، وتتحدد من خلال التفاعل واسع النطاق لمستخدميها، ويقوم الاقتصاد الجديد على ابتكار الحلول الجديدة للأزمات الاقتصادية ولبعض المشكلات الإنسانية والمادية التي تعاني منها الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء وتطبيق هذه الحلول يعني ابتكار الحلول الفريدة, حيث تؤدي دوراً أساسياً في اقتصاد الابتكار[١٢]. وضمن إطار اقتصاد الابتكار تبرز مفاهيم اساسية ذات علاقة به اهمها:

أ- السلوك الاقتصادي: حيث يعمل الاقتصاد السلوكي على إعادة صياغة السياسات العامة في العديد من المجالات المهمة، وذلك عن طريق اقتراح أساليب مبتكرة لحل التحديات والأزمات الاقتصادية التي تواجه تطبيق تلك السياسات[١٣]، وهو يستهدف دراسة كيف تعزز التكنولوجيا الجديدة والتصميمات وسياسات الشراكة بين السكان والحكومة وتحسين الفرص والخبرات للجميع[١٤]. ويمكن القول إنه يمكن الاستفادة من دراسة التجارب الدولية في مجال تطبيقات الاقتصاد السلوكي في الحلول الاقتصادية المبتكرة، بما يسمح بنقل كثير من الخبرات في مجال التطبيق، ومن الضروري الأخذ في الحسبان مراعاة البيئة والثقافة التي ستطبق فيها هذه التجارب، ومناقشة أهم التحديات والأزمات الاقتصادية التي تواجه هذه الدول.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ب - الاقتصاد المعرفي: هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها، واستخدامها، وتوظيفها، وابتكارها، وانتاجها، لتحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، بالإستفادة من خدمات معلوماتية وتطبيقات تقنية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأ س مال معرفي[١٥]، ويعد الاقتصاد المعرفي اكثر عمقاً في تنمية واستدامة كافة قطاعات الانتاج والخدمات, ورأس المال البشري الذي يسهم في انتشار وتوسيع الابتكارات داخل الآنظمة الاقتصادية وبين إفراد المجتمع بشكل عام [١٦].وأن الاقتصاد المعرفي مبني على أساس التطور التكنولوجي والمعلوماتي ويزيد من فرص التجدد والابتكار حيث تمر العديد من الدول ومن بينها النامية بحقبة اقتصادية جديدة تتميز بمتغيرات متسارعة وتحولات جذرية، ويكتنف ذلك الكثير من الفرص الاقتصادية التي تصاحب التقنيات الحديثة في مجال الاتصالات والمواصلات، فضلاً عن التطورات المتأتية من العولمة الاقتصادية التي يمر بها العالم حالياً فالنظام الاقتصادي العالمي بحاجة الى حلول اقتصادية مبتكرة لمواجهة الازمات الاقتصادية والتداعيات من خلال خلق ونشر واستخدام المعرفة تعزيزاً للنمو والتنمية [١٧]، إذن المعرفة هي المحرك الرئيس لنمو الإنتاج وتطوره، وهذا يكون نتيجة لتراكم المعرفة تقنياً وتطورها، فأقتصاد الحلول المبتكرة لا يعد هدفا فقط بل هو أداة فاعلة لإحداث تغيرات تقنية هائلة، ويمكن له ان يحدث فارقا على مستوى التنمية الاقتصادية الشاملة، ويقوم اقتصاد المعرفة على أربع ركائز هي:[١٨]

– النظام الاقتصادي والمؤسسي: تزداد قوة المشروعات التنافسية مع تزايد مستويات التقنية والتطور المعرفي والقدرة على الابتكار المستخدمة في خلق السلع والخدمات بما يزيد العائد على الاستثمار ويضاعف إمكانات النمو. للحفاظ على الوضع التنافسي، لابد وأن تتسارع قدرة المشروعات على الابتكار بما يفوق قدرة المنافسين على الابتكار. [١٩]

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

– **توافر منظومة بحث وتطوير فاعلة**: أن توافر هذه المنظومة المتقدمة يشكل أحد المتطلبات الضرورية لاقتصاد المعرفة، وبالتالي يعد أحد الضرورات للحلول الاقتصادية المبتكرة, لأنه بغيرها يعني غياب التخطيط والتوجيه والتقويم والتطوير[٢٠].

– تقنية المعلومات والاتصالات: تعد البنية التحتية المبنية على تقنية المعلومات والاتصالات أساس الاقتصاد الجديد حيث توفر التقنيات التي ينتجها ذلك القطاع عمليات نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، وبطبيعة الحال يؤدي الى نمو عمليات هذا القطاع وإلى توسيع حجم ونطاق الأسواق التي تتعامل معها المؤسسات والشركات المحلية، ويزيد من كفاءة عملياتها بشكل عام.[٢١] وعليه فقد أدت الاتصالات دوراً مهماً في نشر المعلوماتية عبر بقاع الارض بسرعة كبيرة، فتحول العالم من قارات متباعدة الى قرية صغيرة نمت وامتدت اطرافها واصبحت تحيط بنا من كل جانب، ولم يعد بالامكان تجنبها، فالمعلومات أصبحت مورداً تنموياً يفوق في أهميتة الموارد المادية [٢٢]. وهذا بدوره يعد أحد الحلول المبتكرة في الازمات الاقتصادية، فعالم اليوم يطوي في طياته فروعا معرفية متعددة ومتباينة. ومن هذا المنطلق يمكن القول ان تقنية المعلومات والاتصالات تكون سلاحاً ذا حدين الجانب السلبي من خلال سرعة انتقال المعلومات وبطبيعة الحال انتقال الازمات بين الدول كما هو الحال في (جائحة كورونا) اما الجانب الايجابي سرعة انتقال المعلومات والاتصالات تؤدي إلى ايجاد الحلول المبتكرة للأزمات الاقتصادية.

- نظام الابتكار: يعد نظام الابتكار مفتاح التقدم الفني, ويوفر البيئة الحاضنة للمعرفة والمشجعة للبحث والتطوير, الذي يتبدى في شكل سلع جديدة، مواد جديدة، عمليات جديدة، أساليب تنظيمية جديدة، معرفة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

جديدة، وهو يعد مصدراً رئيسياً للتقدم الفني.[٢٣] ومن هنا نجد أن هناك ربطاً بين اقتصاد المعرفة واقتصاد الحلول المبتكرة، وبذلك تم النظر للاقتصاد الحلول المبتكرة على انه

الاقتصاد القائم على المعرفة والأفكار[٢٤]. وبذلك يمكن القول إن استخدام المعرفة لتطوير أفكارٍ أو نماذج أو طرائق أو نماذج أولية جديدة، وبذلك فهي تعد حلول اقتصادية ومن هذا المنطلق يظهر الابتكار المعرفي الاقتصادي الذي يعد ركناً مهماً واساسياً في تقدم وتميز الدول ولذلك يتطلب توفر عناصر عدة تساعد على انشاء وتنفيذ وتحريك عملية ابتكار المعرفة ومنها اقتصاد الحلول المبتكرة تعد المحرك الدافع لمعالجة الازمات.

ج - التكنولوجيا المالية الرقمية المبتكرة: تعد لتقنية التكنولوجيا المالية الرقمية الحديثة دوراً في تحسين الخدمة المصرفية لما له من أهمية في الوقت الحاضر نتيجة للتطورات الحالية الحاصلة والمتسارعة في مجال العمل المصرفي, وتشكل التقنيات الرقمية احد الموضوعات المهمة في المجال الاقتصادي والمالي والمصرفي والتي أدت الى تغيرات جوهرية مهمة في طبيعة الخدمات المصرفية الرقمية التي اخذت ابعادا مهمة في القطاع المصرفي للدول [٢٥] ويعد التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، حيث يتّجه العملاء بشكل متزايد نحو تنفيذ معاملاتهم المصرفية من خلال التطبيقات الإلكترونية والحلول الذكية. وتتمتع التكنولوجيا المالية بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية التقليدية، فالتكنولوجيا المالية بإمكانها أن تجعل الخدمات المالية أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وشفافية وإتاحة، ولاسيما للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي, وإن سرعة التطوّر في خدمات التكنولوجيا المالية والشركات التي تقدم الحلول المالية المبتكرة. [٢٦] وتظهر ابتكارات وتطبيقات التكنولوجيا المالية في العديد من مجالات التمويل للبنية التحتية للأسواق المالية، وإدارة الاستثمارات،

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

والتأمين، وتقديم التسهيلات الائتمانية، وجمع رؤوس أموال الشركات ومنذ الأزمة المالية العالمية في العام 2008، واجهت الخدمات المالية موجة متصاعدة من التنظيم والرقابة والإشراف ومع تزايد عبء المطابقة والالتزام على البنوك التقليدية، وجد الابتكار في قطاع الخدمات المالية مساراً له عبر التكنولوجيا المالية تحتاج التكنولوجيا المالية لكونها الرابط الذي يجمع بين التقنية المتطورة والخدمات المالية، إلى حصول تغيير في طريقة عمل الهيئات الرقابية. وهذا يعد مطلباً مهماً لاعتماد أساليب وأدوات مبتكرة بحيث يتسنى التعرف بكفاءة على المخاطر التي تنطوي عليها خدمات التكنولوجيا المالية الناشئة وكيفية التخفيف منها بفعالية. ومع تنامي تأثير التكنولوجيا المالية على السوق المالية، أصبحت المؤسسات المالية الحالية أو التقليدية مجبرة على المسارعة إلى اعتماد جوانب التغيير التي تتيحها التكنولوجيا المالية وإنشاء شراكات في سعيها إلى رفع كفاءتها التشغيلية وزيادة قدرتها على الاستجابة المتفاعلة لطلب المستهلكين تزويدهم بخدمات مالية أكثر ابتكارًا [٢٧]

وعليه تساعد التكنولوجيا المالية الرقمية المبتكرة في ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتعزز بناء مجتمعات ذكية وبدورها تعزز من قدرات المجتمع الفاعلة.

د- الذكاء الاقتصادي: ان فشل السياسات التنموية التقليدية وضعف الاداء الحكومي في مواجهة الازمات الاقتصادية الخانقة إلى تعيشها الدول النامية ومنها العراق، فضلاً عن التوجه العالمي نحو تكثيف التكنولوجيا العالية ودخول عصر الثورة التكنلوجية، كان المسوغ للتوجه للأعتماد آلية للتحول تجاه الاقتصاد المعرفي، ومحاولة لتكوين مشروعاً لأهم وسائله (الذكاء الاقتصادي) كأحد الحلول غير المطروحة للوصول الى ابتكار الحلول الاقتصادية المنشودة[٢٨]. وبذلك يمكن للذكاء الاقتصادي المساهمة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

في عمليات إيجاد الحلول الاقتصادية من خلال قدرته التنافسية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمارات والاستثمار في رأس المال البشري وتشجيع القطاع الخاص والسياحة[٢٩].

ويمكن القول إن اقتصاد الحلول المبتكرة هو النتيجة النهائية للمزيج المنسجم من ظواهر وفروع اقتصادية متقاربة تتمثل بكل من (الاقتصاد السلوكي، الاقتصاد المعرفي، التكنولوجيا المالية المبتكرة، الذكاء الاقتصادي).

ومن خلال ذلك نلاحظ أن الابتكار الاقتصادي هو الاتيان بأفكار جديدة أو طرق مبتكرة وجديدة لمنتجات أو خدمات متوفرة مسبقاً في الواقع وذلك بفرض تقديمها بشكل مختلف ومواكب لمتطلبات السوق وتقلبات الظروف العامة، ويمكن بذلك عد الحلول الاقتصادية المبتكرة تساعد الدولة في حل التحديات والازمات وجذب المزيد الاستثمارات.

ثانياً: أهمية وجوده

أصبح اقتصاد الحلول المبتكرة اليوم حالة جوهرية من أجل البقاء، ولأن البقاء هدف استراتيجي، اعتبرت جميع الحلول استراتيجية، فالتحسين المستمر في المنتجات ومختلف العمليات والإجراءات التي ترافق نشاط المؤسسة يعد هدفاً أساساً في عملية الابتكار[٣٠]. لهذا يكتسب مبدأ الحلول المبتكرة أهمية كبيرة في الاقتصاد نظراً لارتباطه باحتياجات الحياة المختلفة في ظل الظروف الاعتيادية، كما أنه يعد جزءاً من حل مبكر للازمات بمختلف أنواعها أي في ظل الظروف غير الاعتيادية. والسبب وراء الأهمية الفائقة لاقتصاد الحلول المبتكرة هو تزايد الحاجة إلى معالجة الأزمات بصورة سريعة في ظل ما تواجهه من تحديات مستمرة منعاً لتفاقم المخاطر على أثر تلك الأزمات. وإيجاد الحلول المبتكرة ضروري جداً من أجل استمرار الحياة بمختلف مفاصلها الاقتصادية والاجتماعية وما إلى ذلك ، وضمان بقائها وهي تناضل من أجل التكيف

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

والتطور فيستمر الطلب على الكفاءات والأداء المعزز، إذ تحاول الدول إدارة الطلبات، التي تفوق دخولها، على النفقات لتحسين جودة الحياة. ولابد أن يثار الحافز للابتكار داخل كل دولة في حال إذا أرادت أن تنمو وتتطور وتصبح أكثر ربحية وكفاءة واستدامة، مما يجعلها بحاجة لتنفيذ أفكار جديدة بنجاح، الأمر الذي يحتم عليها أن تكون دائمة الحلول.

لقد أصبح اقتصاد الحلول المبتكرة جوهرياً في إيجاد الحلول نتيجة تعرض العالم إلى أزمات متعددة سواء أكانت أزمات اقتصادية أو مالية أو صحية أو اجتماعية أو مناخية أو بيئية وما إلى ذلك ، ومن أولويات اقتصاد الحلول المبتكرة الاهتمام في جميع المجالات بلا استثناء من أجل البقاء في السوق, ولقد حظي الابتكار بدراسات كثيرة في النصف الثاني من القرن العشرين فهو، في أرفع مستوياته، ومن أهم الصفات الإنسانية التي تغير التاريخ، فالمجتمع لا يمكن تغييره تغييراً نوعياً عن طريق التخطيط فحسب، بل عبر أعمال المبتكرين في أي مجتمع الذين هم الثروة الوطنية والطاقة الدافعة نحو الحضارة والرقي، إذ تمثل الثروة البشرية عاملاً أساسياً من عوامل التغيير والتطور والرقي. وقد أدركت الدول المتقدمة التحديات التي تفرضها الظروف المتعددة للمجتمع العالمي، إذ لم تعد العادات المألوفة كافية لمواجهة الأزمات الجديدة، فكل أزمة جديدة تنطوي على أزمات متنوعة تتطلب طلاقة في التفكير ومرونة في التنفيذ وأصالة وتفرد في الحلول[٣١].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المحور الثاني

واقع الأزمات الاقتصادية في مسار الاقتصاد العراقي

تمهيد:

عندما نتحدث عن الأزمات في الاقتصاد العالمي، فإننا نعني بشكل عام عجز الحلول والسياسات الاقتصادية وقصورها عن مواجهة مختلف أنواع المشاكل الاقتصادية التي تعصف بالعديد من إقتصادات الدول سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء، مما ساهم في تحولها إلى أزمات عالمية أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية الدولية، وأن الأزمات الاقتصادية العالمية التي شغلت وأثرت على الأداء العام للاقتصادات في كافة دول العالم, جعلت الاقتصاد العالمي يعاني اليوم من أزمات متعددة الجوانب اقتصادية وسياسية وعقائدية وخلقية واجتماعية، ففشل المفكرون في إيجاد المنهج واختيار الطريق الملائم لمعالجتها، ومن أبرزها وضوحاً الأزمات الاقتصادية. فالعالم اليوم يبحث عن منهج جديد لمعالجة هذه الأزمات، الأمر الذي تسوغ توجه العديد من علماء الاقتصاد نحو البحث عن حلول مبتكرة لمعالجة المشاكل والأزمات الخطيرة التي أصبحت جزء لا يتجزءاً من عالمنا المعاصر.

أولاً: الإطار المفاهيمي للأزمات الاقتصادية

تنعكس الأزمات الاقتصادية بمختلف أنواعها بشكل مباشر أو غير مباشر على اقتصادات الدول المتقدمة والنامية, ففي الثلاثينات حدثت أزمة إنتاج وتلتها أزمات اقتصادية ومالية متعددة وبعد ذلك الازمة الصحية جائحة كورنا(COVID-19) التي انعكست تداعيات على الاقتصادات العالمية وهنا سنقوم بتسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، ألا وهو الأزمات الاقتصادية، فالتحديات الراهنة التي تفرضها هذه

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الأزمات أفرزت ولا زالت تفرز أثارا في أغلبها هي سلبية ليست فقط على الدول النامية، بل تعدى ذلك إلى الدول المتقدمة.

١- مفهوم الأزمات الاقتصادية

قبل التطرق الى مفهوم الازمات الاقتصادية, لابد من التعريج على مفهوم الازمة , حيث تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأزمة كنتيجة مباشرة للتغيرات المستمرة سواء كانت التغيرات البيئية الداخلية أو الخارجية السريعة والمتلاحقة في ظل التطور التكنولوجي والتي تعمل في إطارها المؤسسات سواء كانت إنتاجية أو خدمية، الأمر الذي يترتب عليه فيما بعد حدوث أزمات اقتصادية.

٢- مفهوم الأزمة الاقتصادية

تعددت مفاهيم الأزمات الاقتصادية بحسب طبيعة الأزمة ودرجتها، والتغيرات البيئية التي يعمل بموجبها النظام الاقتصادي, فهي الأزمات التي تعيق النشاطات الطبيعية للاقتصاد وبذلك فإنها بمثابة خلل بنيوي. فتعرف الأزمة من الناحية الاقتصادية بأنها اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في دولة ما أو عدة دول وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، إذن فالأزمة الاقتصادية تصب في مجال الاقتصاد العيني، أي الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك[٣٢].

وكما تعرف بأنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية ثم تمتد هذه الانهيارات والتغيرات إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى[٣٣].

أما دائرة معارف العلوم الاجتماعية فقد عرفت الأزمة الاقتصادية بأنها : حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال. مع ملاحظة أن اشتراط عنصر المفاجأة في الأزمة ليس شرطاً لانفجار الأزمة، فقد تكون الأزمة تراكمية من خلال كونها نتاج تسلسل تراكمات

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ومسببات أدت إلى انفجارها، كما تكون الأزمة حديثة بوصفها وليدة حدث مفاجئ كما في حالة الكوارث ونحوها. وعلى ذلك فإن عنصر المفاجأة يكون متوقف على انفجار الأزمة وليس الأزمة ذاتها، والتي تعكس وجود خلل مفاجئ ومتوقع [٣٤].

كذلك تعرف الأزمة الإقتصادية بأنها حالة من اضطراب كبير في مسار النشاط ونموه في المستوى الاقتصادي الكلي أو الجزئي، أو على نطاق المؤسسة، والذي ينتقل من المستوى المستقر والمتوازن إلى تلك الحالة، نتيجة توافر مجموعة من العوامل الهيكلية الذاتية، فضلاً عن عوامل في البيئة الداخلية والخارجية تؤدي إلى تراجع ملحوظ في مستوى النمو، ثم إلى انهيار في القدرة على تحقيق الأهداف المرسومة، وتهديد المصالح، وتحقيق خسائر في قيمة الاصول والثروة،ينعكس في النهاية في تهديد بقاء المؤسسة واستمرارها وكيانها[٣٥].

وبالاتجاه نفسه تعرف الأزمة الاقتصادية المحلية من الناحية الداخلية بأنها حالة عدم الاستقرار الذي يصيب النظام الاقتصادي للدولة بالشكل الذي يعيق عمل الدورة الاقتصادية بظهور الكساد وزيادة معدلات البطالة من الناحية الاقتصادية والتجارية، وتصاعد الاضطرابات وزيادة الفقر, وكذلك قصور في التنمية البشرية من الناحية الاجتماعية والسياسية والأمنية للدولة[٣٦].

كما تعرف الأزمة الاقتصادية على المستوى الدولي بأنه الاضطراب المفاجئ الذي يطرأ على التوازن الاقتصادي لدولة ما، سرعان ما ينتقل للدول الأخرى، وتنطلق الأزمة الاقتصادية من الاضطراب الناشئ في (التحولات الفجائية في السوق، فشل المنتج، كبر حجم المشروع وترهله، العلاقات الصناعية، السيولة النقدية، خسارة الموزعين، الأحداث الدولية، ثقة الجمهور, الحروب وانتشار الأوبئة) [٣٧].

ويمكن القول أن الأزمات الاقتصادية سواء أكانت داخلية أو دولية فهي تتميز بالخصائص التالية [٣٨]:

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

- خاصية المفاجأة أي الأزمة الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بها أو تحديد توقيت حدوثها بشكل دقيق، أو برمجتها بشكل مسبق.

- فضلاً عن ذلك نقص المعلومات إذ لا يعرف المتسبب الفعلي بالأزمة، ولا حجمها الحقيقي، ولا الأهداف الفعلية من وراء مفتعليها إذا تعلق الأمر بأزمة مفتعلة.

- خاصية تصاعد الأحداث، إذ عادة ما تخرج التطورات عن سيطرة صانع القرار، فيصبح عاجزاً أمام الأزمة.

- خاصية ضيق الوقت فالحدث المفاجئ لا يتيح وقتاً كافياً للرد عليه والاستجابة له، إذ إن الرد عليه يجب أن يكون سريعاً لما يمثله من تهديد للمصالح الوطنية.

- خاصية الاضطراب والتردد : عند حدوث الأزمة يجد صانع القرار نفسه في موقف حساس، إذ أن أية خطوة أو قرار غير مدروس، قد يعرض الكيان الذي يترأسه للأخطار.

- التهوين من الأزمات، ويؤدي ذلك إلى تفاقم الأزمة مما يصعب حلها.

يتضح لنا مما سبق أن الأزمة الاقتصادية هي : حالة استثنائية طارئة تتعرض لها دولة او مجموعة من الدول، فتسبب اختلال في توازن أي نظام اقتصادي، سواء أكان ذلك على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي وينعكس تأثير ذلك على العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية. وتكمن الخطورة في الآثار الاقتصادية الناجمة عن الأزمة، والمتمثلة بالانكماش والركود الاقتصادي، والانخفاض في مستويات الاستثمار, وتذبذب يصيب الأسواق, مما يتطلب حلولاً اقتصادية سريعة في مدة زمنية قصيرة.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ثانياً: الازمات الاقتصادية في مسار الاقتصاد العراقي

هناك مجموعة من الأزمات التي تفاعلت وتداخلت مع بعضها البعض مسببة ظهور العديد من المشاكل في العراق:

١- تفاقم الأزمات الاقتصادية(١٩٩٠-٢٠٠٣): اقتصاد مغلق وتراكم الديون:

ففي ظل إخفاقات التنمية وإزاء استمرار عوامل الاضطراب والتحسس للمتغيرات الخارجية المفاجئة وإزاء مشاكل اقتصادية مالية ونقدية وتجارية تكتنف، فأن دخول العراق في القرن الحادي والعشرين اصبح أكثر اختلالاً واستدانه وأكثر انكشافاً واقل قدرة على استئناف النمو واقل مناعة على مقاومة الازمات الاقتصادية واستيعاب آثارها المتعددة الجوانب، وسوف نستعرض بغض الازمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي:

تعرض الاقتصاد العراقي للعديد من الأزمات التي تسببت في الكثير من المشاكل التي اعترضت مسار النمو الاقتصادي مما أثر على مكانته الإقتصادية في الإقتصاد العالمي. وتعد معضلة ديون العراق الخارجية من اخطر المعاضل التي واجهها الاقتصاد العراقي, فضلاً عن كونها معضلة اقتصادية وسياسية جديدة على واقع الدولة العراقية وسوف نذكر بداية ديون العراق:

أ- لقد ابتدأت ديون العراق الخارجية بالتصاعد منذ بدأ عقد الثمانينات، وحيث بلغت عام ١٩٨٣ نحو (٧,٢١٠) مليار دولار، وسرعان ما ارتفع هذا الرقم ١٩٨٦ ليصل إلى(١٢,٨٣٩) مليار دولار امريكي، ووفقا لدراسة اعدت في جامعة بغداد عام ١٩٩٦، فان اقصى ما سجلته الديون الرسمية المتطورة هي(٢٢,٧) مليار دولار امريكي، أما كلفة خدماتها في ذلك العام فقد بلغت (١٠١) مليار دولار امريكي، ومنذ ذلك التاريخ وبعد فرض العقوبات الدولية لم يقم العراق بخدمة ديونه التي تراكمت عليها فوائد مركبة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

(٦,٥٪) إضافة لفوائد تأخيرية جعلتها تصل الى ما يتراوح (٥٣-٦٥) مليار دولار امريكي حسب احصاءات البنك المركزي العراقي.

ب- التقديرات الامريكية : أصدر مركز الدراسات الستراتيجية والدولية في العاصمة الامريكية واشنطن في شهر تموز ٢٠٠٣ تقريره الموسوم (ستراتيجية عمل العراق مابعد الحرب) حيث اشار الى ان حجمها غير معروف وقد توقع ان تكون مابين (٦٠- ١٢٠) مليار دولار امريكي.

ج - تقديرات شركة اكزوتكس البريطانية. قدرت شركة اكزوتكس البريطانية المتخصصة بتجارة ديون الاسواق الناشئة، بان ديون العراق تتراوح مابين ١٠٣,٤ و١٢٩,٤ مليار دولار امريكي، وتشمل اصل الديون والفوائد المتأخرة عليها.

د- تقديرات نادي باريس علق نادي باريس للدول النامية في بيان صور عنه في ٢٠٠٤/٤/٢٤ بان العراق مدين للدول الاعضاء من النادي بمبلغ (١٨,٢١) مليار دولار عدا خدمات الديون المترتبة عليها.

هـ- تقديرات صندوق النقد الدولي : قدر صندوق النقد الدولي مجموع لديون العراق الخارجية بمبلغ (١٥٠) مليار دولار وتعويضات عن دولة الكويت في عام ١٩٩٠ تقريب من (١٠) مليار دولار وهذه الديون والتعويضات تفرض قيود ثقيلة على ميزانية الدولة وعلى أعادة بناء الاقتصاد العراقي، وخاصة مع استمرار الاقتراض من البنك الدولي بشروط ومواصفات معروفة تؤدي بالنتيجة الى رفع الدعم من السلع الاساسية والوقود[٣٩], وفقا للدراسة الموسومة ستراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٧-٢٠٠٥) والتي اعدها وزير التخطيط والتعاون الانمائي السابق الدكتور مهدي الحافظ ونشرت الجزء الأول منها في صحيفة الصباح في (١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٤) وهذه الديون موزعه على ثلاث جهات دائنة، فهناك مايقارب (٣٣) مليار دولار تعود الى دول الاعضاء في نادي باريس بينما اكثر من (٦٠) مليار دولار لبعض الدول

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

العربية وخاصة السعودية والكويت وما يتبقة يمثل الديون الخاصة لشركات ومؤسسات اجنبية غير حكومية(٤٠).

جدول (١) ديون العراق حسب طبيعتها بمليارات الدولارات

ديون مصرفية	ديون عسكرية	ديون خليجية مصرفية	ديون خليجية كمبيعات نفط لصالح العراق	متأخرات سداد	مجموع الديون
١٤	٢٩	٢٧	١٤	٤٠	١٢٤

جدول (٢) ديون العراق كنسب مئوية من أصل المجموع الكلي للديون العراقية

الجهة الدائنة	دول نادي باريس	دول الخليج العربي	جهات دائنة خاصة	إجمالي النسب
النسبة المئوية	٪٣٦,١	٪٥٣,٢	٪١٠	٪٩٩,٣٣

المصدر: أديب قاسم شندي, الإقتصاد العراقي...إلى أين, الطبعة الأولى, دار الكتب, بغداد, ٢٠١١, ص٢٧٠.

٢-اخفاق الخطط الاقتصادية بين متطلبات التنمية وظروف الحروب وتداعيات العقوبات للمدة(٢٠٠٣-١٩٩٠)

لقد مر الإقتصاد العراقي بعدد من التغيرات العميقة طيلة العقود الماضية بسبب ظروف حرب الخليج والآثار المتراكمة للحرب العراقية الايرانية وما تبعه من تخريب شمل مجمل نشاط القطاع العام وقد تفاقم

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الحال بعد فرض العقوبات التي كان من أبرز آثارها توقف تصدير النفط الخام، وحرمان البلد من المورد الاساسي للدخل القومي وتقليص حاد للاستيراد السلعي نتيجة تقييد التجارة الخارجية ونقص العملات الصعبة مما أدى إلى تدهور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن ذكر بعض المشاكل التي كانت انعكاس للأزمات التي عانى منها الإقتصاد العراقي [٤١]:

أ- لم يستطع الإقتصاد العراقي تكوين فكر اقتصادي وسياسة إقتصادية واضحة وسليمة تتركز على المشاريع الإنتاجية التي توفر للمواطن ما يحتاجه من السلع والخدمات الضرورية اليومية وإنما تركز اهتمامها على الصناعات العسكرية.

ب- قصور الانتاج المحلي عن تلبية حاجة الطلب فقد انخفض الانتاج المحلي لمعظم القطاعات الإقتصادية لعدم استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة بشكل كفوء وذلك لنقص الآلات والمعدات والدمار الواسع الذي لحق بالقطاعات الانتاجية جراء الحروب والعقوبات الإقتصادية والاعتماد على مستلزمات الانتاج المستوردة بشكل كبير، وعدم صيانة المكائن والمعدات وبالتالي انخفاض عمرها الانتاجي فعلى سبيل المثال انخفضت القيمة المضافة للإنتاج الصناعي من (٧٥,٩٠٨) مليون دينار عام (١٩٨٥) إلى (٣٩١) مليون دينار عام (١٩٩١).

ج- غياب الاتساق والتكامل بين المؤسسة السياسية والإقتصادية، ففي فترة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات حدث ازدهار إقتصادي لم يرافقه تطور سياسي مؤسساتي ينسجم مع وعي الجماهير ويلبي المطاليب الجديدة الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية للأفراد والجماعات، كذلك عجز المؤسسة الإقتصادية عن تلبية الحاجات الاساسية للمواطن في العمل والاسكان والصحة والتعليم وان الفشل في تحقيق الرغبات المشروعة من شأنه ان يخلق اليأس في النفوس مما يدفع بعض الشباب إلى ممارسة الاعمال غير المشروعة مثل

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

العمل في مجال التهريب بأنواعه المختلفة والمضرة بالإقتصاد الوطني وتزوير الوثائق الرسمية والشهادات المدرسية والجامعية وتزوير أو ترويج عملة مزيفة وانتحال وظائف وسرقة المال العام وبيع أطعمة وأدوية فاسدة والضرر المتعمد بالممتلكات العامة(٤٢).

د- تسببت الأزمات السياسية نتيجة الحروب والعقوبات الى الاختلالات المؤسسية في إدارة الإقتصاد الوطني، يتمثل هذا النمط من الاختلالات بعدم ثبات الإطار المؤسسي الذي يمكن من خلاله إدارة الإقتصاد الوطني على النحو الذي يؤدي إلى الاستفادة واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية في الاستخدامات ذات النفع الاجتماعي وبشكل كفوء فضلاً عن عدم استقرار الرأي حول الحدود الفاصلة بين الانشطة الإقتصادية التي تقع تحت مظلة القطاع العام وتلك التي تقع تحت مظلة القطاع الخاص وغياب أدوات التنسيق بين هذه الانشطة من ناحية وتحيز الحكومة للقطاع العام كما لو كان القطاع الخاص لا يمت بصلة إلى الدولة (٤٣).

ه- كما تسببت الأزمات في اختلالات في هيكل الموارد المالية، إن وجود مورد النفط الخام المصدر كمصدر رئيسي لتمويل موازنة الدولة قد أدى تاريخياً إلى اضمحلال دور الموارد المالية الاخرى المتمثلة بالضرائب والرسوم وخصوصاً الضرائب المباشرة، فضلاً عن ذلك عدم كفاءة الاجهزة المكلفة بتقدير وجباية هذه الضرائب بسبب انتشار الرشوة والفساد الاداري بشكل واسع ومعترف به حتى من قبل الدولة خصوصاً خلال فترة العقوبات التي أدت إلى اهمال الدولة لتحسين مستوى رواتب الموظفين, وعلى الرغم من معرفة الحكومة بما يتقاضاه الموظف قد لا يفي بكلفة النقل ذهاباً وايابا إلى دائرته. مما خلقت العقوبات بيئة للفساد تعايش المجتمع معها التي أصبحت ممارسة طبيعية غير مدانة (٤٤).

و- فضلاً عن ذلك تسببت الأزمات في الفساد المالي والاداري، لقد اصبح الفساد المالي والاداري ظاهرة خطيرة تتزايد باستمرار في أغلب مؤسسات الدولة العراقية(٤٥)، إن المناداة بسياسة الانفتاح الإقتصادي

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

والنشاط الذي يبذل من اجل رفع القدرة التنافسية للمنتجات وتصاعد حركة رؤوس الأموال خاصة بعد التسعينات في القرن العشرين, قد اسهمت في انتشار الفساد بشكل غير مسبوق وارتفعت حدته إلى أعلى المستويات في الدولة وهذا يعود إلى عدة أسباب [٤٦]:-

أ. سيادة نمط الدولة الريعية التي تعتمد على موارد أولية او مصادر تأتي من الخارج او تعتمد على الطلب الخارجي لسلعة أساسية مثل (النفط) وهو ما يؤدي إلى اتجاه الدولة نحو الاهتمام بالتوزيع وإعادته من دون اهتمامها بالإنتاج من جانب وبتحصيل الضرائب من جانب آخر، وهذه الظروف تكون بيئة مشجعة للفساد.

ب. غياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة خاصة عند قيام الدولة على أسس العصيان والتضامنات القبلية والطائفية وغيرها التي تشجع على ظهور المحسوبية وانتشار الرشوة لتقلد المناصب الادارية.

جـ. انعدام أو ضعف الاخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي وغياب أو ضعف المسألة العامة والمسؤولية الادارية.

د. ازدياد معدلات الفقر، فضلاً عن تدني الاجور في المؤسسات الادارية والحكومية وهما يعملان بشكل كبير في تغذية الفساد.

ز- صعود الإقتصاد غير الرسمي في العراق، ويعد الإقتصاد غير الرسمي شكلاً من أشكال فشل السوق لعدم كفاءة في تخصيص الموارد الإقتصادية الناجمة عن عدم الرشد من جهة ويعد شكلاً من أشكال فشل الدولة في تحقيق الاهداف التنموية والمتعلقة ببناء قدرات مواطنيها او بتوفير فرص لاستخدام قدراتهم او كلا من جهة أخرى [٤٧].

وإن من الصعوبات المتأصلة في قياس النشاطات غير الرسمية في العراق قد تسببت بإحجام العديد من الاجهزة الحكومية للاعتراف بأهميته وأهمل في مناقشات سياسات التنمية، ولكن هذا الاهمال يضعف عن

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

فهم اسس عمل الإقتصاد على المستوى الكلي، فهذا الاهمال يعرقل قدرة السياسة النقدية للسيطرة على التضخم ويشوه القدرة على فهم ما يحدث بالتجارة والخدمات والتدفق الاقليمي للسلع والخدمات[٤٨].

ر- اعتماد نموذج الإقتصاد الشمولي، ادى تركز الموارد المالية المتأتية من الصادرات النفطية بيد الدولة إلى اعتماد سياسات مركزية شمولية في عملية تخصيص هذه الموارد لتنمية القطاعات الأخرى. ومما ساعد في سوء تخصيص الموارد هو استخدامها في القضايا والأنشطة العسكرية بسبب الظروف التي سادت خلال العقود الثلاثة الماضية. حيث ادت تلك الظروف إلى قيام الدولة المهيمنة على الموارد الإقتصادية إلى اعطاء الأولوية في تخصيص إلى القضايا العسكرية وتخصيص المتبقي على قطاعات تخدم الجانب العسكري في المقدمة ثم إلى القطاعات الأخرى مما تسبب في اختلال تنمية القطاعات الإقتصادية. الامر الذي أدى ليس فقط إلى تبذير الموارد المالية فقط، وانما إلى معاناة العراق من ضائقة مالية كبيرة ناجمة عن تفاقم مشكلة الديون على العراق [٤٩].

إنّ المشاكل التي تم ذكرها وحددت لها أرضية خصبة ساهمت في نموها. وعلى الرغم من وجود عدة هيئات متعددة في العراق مسؤولة عن مكافحة الفساد، إلا أن دور هذه الجهات غير ملموس وغير واضح كونها تفتقر إلى المرجعيات القانونية والادارية.

٣- استمرار الازمات الاقتصادية لما بعد : ٢٠٠٣ ضبابية التوجه الاقتصادي ومواجهة تقلبات وتطورات الاقتصاد العالمي:

فعند الحديث عن السياسات الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ كان لزاماً على النظام الجديد أن يسعى من أجل عودة العراق الى مكانته في المجتمع الدولي واستعادة وضعه الطبيعي والتخلص من الارث النظام السابق الذي وضع العراق في أكثر من أزمة دولية بسبب سياساته العدوانية وذلك من خلال الانفتاح على

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

جميع ألاطراف الإقليمية والدولية وبناء مواقف خارجية تعبر عن أهداف الدولة ووحدة القرار فيها ومصداقيتها في الحفاظ على مصالح العراق العليا لاسيما تلك التي تم التفريط بها خلال الحقب السابقة. ولكن العلاقات العراقية مع الكثير من الدول الجوار شهدت تراجعاً كبيراً واخفاقاً واضحاً في تحقيق أبسط مقومات العلاقة الودية القائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بين الدول بسب عدة عوامل عدة (داخلية وخارجية) تختلف من حيث البواعث والاهداف. والمراقب للسياسة الخارجية العراقية خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٤ [٥٠]. ولابد من أن نشير الى العوامل التي تسببت في ظاهرة الازمات في العراق وبشكل مختصر فهي[٥١]:

أ- أشكالية الوحدة الوطنية (التنوع الديني والاثني)

ب-ضعف البناء الاجتماعي – السياسي وغياب النضج المؤسساتي.

ت- إشكالية تكوين المؤسسات الامنية.

ث- الازمات الاقتصادية وتعثر التنمية

ج- الوجود الاجنبي وأشكالية القبول والرفض

ح- التدخل الخارجي (الاقليمي والدولي)

٤- أزمة السيادة الوطنية: أهم المعوقات السياسية والاجتماعية التي واجهت بناء الدولة العراقية في ظل ازمة السيادة الوطنية بعد عام ٢٠٠٣.

أ-المعوقات السياسية : تعد واحدة من أهم أركان الدولة وعناصر وجودها هو عنصر السيادة الفعلية على شوؤنها الداخلية والخارجية، وامتداد سلطانها على أراضيها كافة وبحرية تامة، ولا يكفي اعتراف القانون

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الدولي والمجتمع الدولي بسيادة الدولة نظرياً، إذا كانت هنالك تدخلات خارجية في شوؤنها بحيث تقيد، أو تلغي سيادتها الفعلية تماما, وأن العراق يمتلك السيادة القانونية والاعتراف الدولي بذلك لكنه من الناحية الواقعية يعاني من أزمة سيادة، لأنه أكثر الدول تأثرا بالمحيط الاقليمي والدولي[٥٢]. ان فشل القوى السياسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ في مشروع إدارة الدولة وعدم الاتفاق على مشروع وعي، وإصرارها على التمثيل الطائفي والقومي، أدى إلى افشال الدولة برمتها وزاد من حالة عدم الاندماج السياسي والاجتماعي في بيئة إقليمية مشحونة بالطائفية، وبيئة خصبة لنمو التطرف والإرهاب، وهذا الفشل السياسي انعكس على كل جوانب الحياة في العراق[٥٣].

ت- المعوقات الاقتصادية: بعد انتهاء احتلال القوات الأميركية للعراق، بات الاقتصاد العراقي مدمراً، وعلى الرغم مما دمرته الحرب من المرافق الاقتصادية والبنى التحتية، إلا أن ما تبعها من عمليات سلب ونهب وحرق وتدمير قضت على ما تبقى من المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة، إذ أصبح العراق بعد هذه المرحلة لا يملك شيئاً على المستوى الداخلي، ومما زاد الأمور تعقيدا هو عدم قدرة النخبة الحاكمة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ التعامل مع الأزمات الداخلية كتراجع الأمن والإرهاب، والمتغيرات الخارجية المتعلقة بمدى التعاون والتنسيق مع الدول الإقليمية، أدى إلى تراجع الاقتصاد العراقي، وتلكو المشاريع في عدد من مؤسسات الدولة وتفشي الفساد. ويمكن بيان أهم المعوقات الاقتصادية، التي كانت تحديا في بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ بما يأتي :

– الاقتصاد الريعي القائم على (النفط) الذي يعد مصدر تمويل معظم فقرات الميزانية في العراق حتى عام ٢٠١٣، أو ما يعادل (٩٥ %) من إيرادات موازنة البلد، عندما شرع باتجاه بعض البدائل الأخرى بشكل نسبي، فأصبح النفط وفقا لميزانية ٢٠١٥ يغطي نحو (٦٥ % من الميزانية ونحو (١٠٪) من الموازنة يتم

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

تغطيتها من مصادر متحصلة من مصادر من الضرائب والرسوم و(٢٥٪) من الاقتراض الداخلي والخارجي ٢- تفشي الفساد بعد عام ٢٠٠٣ فقد أصبح العراق في جداول مدركات الفساد في العالم، ومنذ ذلك التاريخ حتى عام ٢٠١١ احتل العراق أعلى نسبة الفساد، فحصل على التسلسل (١٢٩) من (١٤٥) من حيث مدركات الفساد، وفي عام (٢٠٠٥) حصل على التسلسل (١٣٧) على مستوى العالم والأسوا عربياً، وفي عام ٢٠٠٦ جاء بالمرتبة (١٦٠) من أصل (١٦٣) دولة وفي الأعوام (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) كان تسلسل العراق هو الثاني على العالم من حيث الدول الأكثر فسادا، وفي عام ٢٠١٠ كان تسلسل العراق (١٧٥) من (١٧٨) دولة، فقد أدت الثقافة السياسية لبعض المسؤولين، ولأسباب كثيرة بعضها طائفي دورا واضحاً في انتشار الفساد، بسبب تبديد المال العام نتيجة الانتماءات السياسية من دون وضع اعتبارات بأن مكافحة الفساد مسؤولية تضامنية، مما أدى إلى تحول ثقافة الفساد إلى قيمة سلوكية.

- غياب الاستثمار : إن قلة التخصيصات الاستثمارية في الموازنات السنوية بعد عام ٢٠٠٣ مقارنة بالتخصيصات التشغيلية، التي تبلغ ما يقارب أكثر من (٧٥ %) من الموازنة لا تعطي مرونة لواضع الخطة الاستثمارية في الانطلاق نحو مشاريع هامة وكبيرة، فضلاً عن ترهل الجهاز الإداري، وعدم كفاءته في تنفيذ الموازنات الاستثمارية في المجالات المخصصة لها، كذلك الوضع الأمني في المشجع على الاستثمار، وهذا الأمر أدى إلى هروب رؤوس الأموال العراقية إلى الخارج، فضلاً من التأخر في التشريعات الاستثمارية، إذ تأخر صدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ثم تبعه تأخر ثان في تأسيس هيأة الاستثمار الوطنية وهيآت المحافظات، ثم تبعه تأخر كبير في التشريعات والتي تستهدف إصلاح المجالات السائدة للاستثمار، وما يفترض أن يترتب عليها من البدء بالعمل، ومنح تراخيص الاستثمار على وفق آليات ميسرة. وأصبح النشاط الاقتصادي في العراق مرهوناً بالفعاليات الحكومية التي لم تستطع أن

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ترتقي بمستوى النشاط الاقتصادي إلى مستويات الدول المتقدمة، ونتيجة لهذا التوجه فقد تضائل دور القطاع الخاص، أو اختفى تماما من ساحة المشاط الاقتصادي لاسيما في مجال الصناعات الثقيلة أو التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، أو عقليات(٥٤)

٥- أزمة أسعار النفط في ٢٠١٤(الأسباب والتطورات(تعرضت أسعار النفط الخام لتراجع كبير في منتصف ٢٠١٤،لتنهي مرحلة استقرار سعري استمر أربع سنوات بعد تعافي الأسواق النفطية من تبعات الآزمة المالية في ٢٠٠٨،ويُعد ثالث أكبر انخفاض خلال الثلاثين سنة الماضية منذ بدء تداول النفط الخام في البورصات العالمية في ١٩٨٤،ساهمت به عوامل عدة اهمها عدم تطابق توقعات العرض والطلب، التغيير في سياسة منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC –، فضلاً عن ارتفاع الدولار، وقد حملت ازمة انخفاض أسعار النفط الخام آثار كبيرة القت بظلالها على اقتصاد الدولة العراقية المصدرة لهُ، اذ شهدت تلك المرحلة ركود حاد، كنتيجة متوقعة في اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر دخل احادي، وقد واجه العراق تحديات كبيرة لمواجهة تلك الآزمة الحادة، فلم يعد الحفاظ على استقرار سعري هدفا مصدر التمويل الرئيس(٥٥).

٦-أزمة العنف والارهاب في العراق: ان غياب البرنامج الوطني الموحد ادى عدم توافق فرقاء العملية السياسية في العراق الى وضع برنامج وطني موحد يجمع ويعمل في بنوده السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية أدى الى زعزعة الثقة وتعميق الفجوة والخلافات بينهم، مما ادى ببعض فرقاء العملية السياسية الى طلب العون والتدخل من الدول الاقليمية والدولية التي تعمل وفق برامجها ومصالحها الخاصة(٥٦)، الامر الذي أدى الى خطورة التهديدات وبات شاخصة، اذ اصبح من الممكن اليوم ان تستخدم المنظمات الإرهابية في العراق عدة أغراض مثل التحكم عن بعد في الأسلحة الذكية ذات التحكم عن بعد،

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

فضلاً عن قدرة سرقة البيانات السرية وتعديل البيانات الحساسة، واختراق أنظمة معلومات الأسلحة وأنشاء مواقع الكترونيه لأهداف إرهابية، ونشر التطرف، والتحريض على الإرهاب وتجنيد الارهابين... الخ. ان هذا التصعيد الذي تقوده بعض الدول عن طريق التهديدات.وعلى الرغم من أن العراق تبنى مقارية (الحوكمة الإلكترونية) الجديدة الا أن هناك الكثر من الجرائم الارهابية المرتكبة تظهر خطورة التهديد الذي يتربصها، وذا يواجه العراق تحديات وعقبات جديدة في الامن الداخلي[٥٧].

ولقد بينت الدراسات التي اشار اليها التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق لعام ٢٠٠٨ الى ان هناك علاقة وثيقة ومرتبطة بين تسرب الطلبة من التعليم وتردي الأوضاع الامنية في العراق، اذ انخفض عدد الطلبة في عموم البلاد من (٤,٣٣٤,٦٠٩) مليون طالب للعام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ الى نحو (٣,٧٦٧,٣٩٦٩) مليون طالب للعام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، في هذا السياق كلن لعمليات النزوح بسبب الاعمال الارهابية الاثر الاكبر في تسرب اعداد كبيره عن الالتحاق بالتعليم، اذ تسرب مايقارب (٢٢٠) الف طالب من الدراسة بسبب النزوح والتهجير القصري عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وتسرب النسبة الباقية من الطلبة عن الدوام ان الامر لم يختلف بالنسبة للتعليم الجامعي، لا بينت الإحصاءات أن نسبة ٥٠ % من طلبة جامعة بغداد الذين تمكنوا من الالتحاق بشكل منتظم بمقاعدهم الدراسية للعام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ويعزى ذلك إلى تعرض معظم الاكادميين والطلبة للعمال الارهابية [٥٨].

٧- أزمة عام ٢٠٢٠ : مر الاقتصاد العراقي في عام ٢٠٢٠ بأزمة مزدوجة تمثلت في جائحة كورنا (COID-19) التي عصفت بالاقتصاد العراقي حيث شلت الحركة داخلياً وأدت الى حدوث ركود اقتصادي تسبب في انخفاض نسبة النمو كما وقد انخفضت اسعار النفط التي تعد المورد الأساس للإيرادات في العراق [٥٩]

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ثالثاً: تدني كفاءة الاداء المؤسساتي

ا- القوى العاملة: ان الحرب العراقية الايرانية أدت إلى تفاقم مشكلة نقص العمالة في العراق توجيه القوة البشرية لجبهات القتال قاد إلى تضخم مشكلة نقص الأيدي العاملة في الاقتصاد المدني، خصوصا في الوقت الذي قرر المقاولون الأجانب ترحيل العاملين لديهم من البلاد نظراً لاوضاع الحرب، كما جعلتها اكثر سوءاً، فعلى الرغم من ادعاءات الحكومة أو تظاهرها بالشجاعة أو التحدي، أو اعتمادها ميزانية ضخمة، الأ إن ذلك كله لم يحجب حقيقة الحرب أو الهروب من متتالياتها المدمرة[٦٠]

وبعد عام ٢٠٠٣ عملت اسواق العمل العراقية في ظل بيئة اقتصادية جديدة من القيود جعلتها تعاني من البطالة بالرغم من توفر الامكانيات المادية والمالية والبشرية الكبيرة جدا" في ظل الانتعاش الريعي الذي مر به الاقتصاد العراقي من خلال ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية. واصبح المواطن حقيقة مرفهاً بصورة اكثر وضوحا" مما كان عليه قبل ٢٠٠٣ ومع ذلك فان مستوى اداء الاقتصاد العراقي اخذ بالانخفاض التدريجي لرفاهية مواطنيه بعد انهيار اسعار النفط الخام الدولية وتراجعها الى اكثر من النصف خلال السنوات[٦١].

تشكل القوة العاملة في القطاع النفطي والذي يشكل (١٠٪) من قوة العمل ويسهم بإنتاج (٦٤٪) من الناتج المحلي، في حين تمثل القوة العاملة (٦٦٪) من قطاع الخدمات، تسهم فقط بنسبة (٢٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وينطبق الأمر نفسه على قطاعي الزراعة والصناعة، إذ تنخفض الإنتاجية إلى مستويات متدنية[٦٢].

٢ - الاقتصاد المالي والاداري : تصدر العراق قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم، والفساد المالي والاداري قد شمل جميع القطاعات والمؤسسات والدوائر.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٣- قلة التخصيصات المالية : على رغم ان التعليم يعد الركيزة الاساسية في تطوير قدرات المجتمع المعرفية والذي هو اهم مقومات التنمية البشرية، ان هذا القطاع قد حظي بنسبة اتفاق قليلة والتي لم تتجاوز نسبة (١٠ %) من انفاق الحكومي العام طيلة المدة (١٩٩١ –٢٠١٤).

١- انخفاض مستوى التعليم وزيادة نسبة الامية : العراق المتخلف يتميز بظاهرة انخفاض مستوى التعليم وارتفاع نسبة الامية والسبب هو رداءة النظم التعليمية وعدم كفاءتها كماً ونوعاً حيث ان هناك تفاوتاً كبيراً في التعليم ما بين المناطق، فنسبة الامية مرتفعة في الريف اكثر هي عليه في المدن، والسبب هو ان المناطق الريفية محرومة أو شبه محرومة.

٢- وكما اذ لا توجد عناية صحية بالمعنى الصحيح، وكذلك الاجهزة الطبية الحديثة. اضافة لعدم توافر أنواع كثيرة من الادوية وعدم المعرفة بطرق ووسائل العلاج الحديثة.

رابعاً: تحديات أخرى: يمكن توضيح اهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اثرت في واقع الاقتصاد في العراق منذ عام ١٩٩٠ وكالاتي[٦٣]:

١- عدم الاستقرار في الوضع الامني: إذ يشكل المناخ الاقتصادي الملائم والمستقر تحفيزاً للقطاع الخاص، بينما شكل الوضع الامني غير المستقر والمناخ الاقتصادي غير الملائم عائقاً في الحد من تواجد القطاع الخاص كذلك أدى الى تعثر أداء عموم الاقتصاد. [٦٤]

٢- السوق الموازي يعد القطاع الموازي منافساً فاقد الشرعية في النشاط الاقتصادي بمعنى لا يتحمل أي تكاليف مما يجعله أكثر قدرة على تصريف منتجاته وبأسعار أقل، بينما مؤسسات القطاع الخاص تعمل بطريقة رسمية , الامر الذي يشكل تحدياً جديداً بالنسبة للاقتصاد العراقي.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٣- ضعف بناء مؤسسات الدولة : ان المؤسسات التي تشكلت بعد انهيار النظام السياسي عام (٢٠٠٣) استندت الى نظام المحاصصة القومية والطائفية، فهي بتكوينها هذا انقسامية الولاء سواء القبلي منها او الطائفي او الحزبي، وهذا ماهيأ الظروف الملائمة لكي تخترق من قبل المجرمين الهاربين من السجون[٦٥].

٤- غياب التنسيق بين التعليم ومخرجاته وسوق العمل : ان العلاقة بين التعليم وسوق العمل ليست عددية وحسب، ولا نوعية من الناحية الجودة ونوع المناهج الدراسية، وإنما هي علاقة متحركة (دينامكية) لأنه يفترض مستقبلاً ان حركية الاقتصاد تتجه نحو التقدم والازدهار ونجد في العراق صعوبة اتساق هذه العلاقة [٦٦].

٥- غياب المنافسة إذ أن وجود المنافسة لهُ انعكاسات في ارتفاع الكفاءة في الاداء الاقتصادي للقطاع الخاص.

٦- تعاظم مكانة القطاع العام إذ أن ذلك أدى إلى الحد من دور القطاع الخاص، ومن ثم تضاؤل فرص التوسع والتطور فيه ، في ظل توجه الموارد الاقتصادية نحو القطاع العام.

المحور الثالث :

تطبيقات اقتصاد الحلول المبتكرة ونتائجه في الاقتصاد العراقي.

زيادة السعي في اتجاه اقرار اركان اقتصاد الحلول المبتكرة في العراق،، ليس فقط للوصول الى مؤشرات تنموية موجبة، تضع العراق في مكانة الطبيعي بين دول الجوار أو منطقة الشرق الأوسط، ولكن الملاحظ محاولة تطبيق مفاهيم اقتصاد الحلول المبتكرة ضمن الانظمة الاقتصادية داخل العراق، فلا يمكن أن تكون هناك نهضة في الاقتصاد العراقي بدون حلول اقتصادية مبتكرة وافكار حديثة وجديدة[٦٧]

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أولاً: الدروس المستفادة من الازمات السابقة:

لا يزال هناك الكثير لنتعلمه خلال الأزمات مثل عدم اليقين، وعدم الرغبة في الاستثمار في المستقبل، والقلق يمكن للسياسة التوسعية في حالة الركود أن توقف ردود الفعل التعزيزية السلبية الناتجة عن النقص في النشاط الخاص وتمنع آثار التباطؤ السلبية على العرض المستقبلي، ضمن مجموعة السياسات التوسعية، يبدو الإنفاق الحكومي على الاستثمار أفضل من التخفيضات الضريبية، مما يؤدي إلى مضاعفات أعلى[٦٨]

١- تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة : إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب احداث تغيرات هيكلية عن طريق تنمية وتطوير بقية القطاعات الاقتصادية من خلال تنويع وتصحيح الهيكل الإنتاجي للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية لتحقيق التوسع في القاعدة الانتاجية من أجل ضمان تحقيق عوائد مالية تدعم الاقتصاد باتجاه تحقيق التنمية المستدامة وتطوير كفاءة الموارد البشرية

٢- حماية الاقتصاد من الازمات الخارجية : تتجلى هذه الأهمية بشكل خاص في الدول النامية النفطية، حيث تحدد أسعار النفط في الأسواق العالمية حسب آلية العرض والطلب إضافة لمجموعة من العوامل الأخرى السياسية والطبيعية، ويكون تحديد السعر خارج إرادة الدول المنتجة والمصدرة ولذلك تكون الأسعار غير مستقرة (ارتفاعاً انخفاضاً) وهذا ما شهدته السواق النفط العالمية عندما انخفضت الأسعار في سبتمبر من عام ٢٠١٤ بنسبة (٥٥ %) والذي سبب أزمة لأغلب اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط[٦٩].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ثانياً: متطلبات جذب الاستثمار الاجنبي الى العراق

بامكان العراق الاستفادة من فرص الاستثمار الأجنبي وإعادة البناء الاقتصادي والإنماء التي تعد حجر الأساس لتحريك الدورة الاقتصادية والنمو الحقيقي وخلق فرص العمل، وعلى الرغم من وجود المؤشرات السلبية التي يشهدها الاقتصاد المحلي الا ان الاقتصاد العراقي يمتلك عناصر القوة والتي تشكل قاعدة صلبة لمستقبله الاقتصادي، فالعراق يمتلك قاعدة موارد اقتصادية متنوعة (خزين احتياطي نفطي، موارد مائية متنوعة، قوة عمل تزيد على(٧) مليون شخص وتشكل(٣٥٪) من اجمالي عدد السكان, سوق محلية كبيرة, فضلاً عن العامل الجغرافي وصلاحية اراضيه للزراعة فهي تشكل عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر[٧٠].

فان الدور المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي تحقيق الاسهام في زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة القيمة المضافة وخلق فرص العمل لتشغيل الايدي العاملة وتدريبها, وكذلك يعمل الاستثمار الأجنبي على تحفيز الاستثمار المحلي طالما ان الاستثمار الأجنبي يمثل اضافات مباشرة إلى التراكم الرأسمالي داخل الاقتصاد من خلال عدد وقيمة وحجم المشاريع الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية بما ينعكس على النمو الاقتصادي, كما يمكن للشركات متعددة الجنسيات نقل التكنولوجيا الحديثة للاقتصاد العراقي [٧١].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ومن أهم متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي هو توفر المناخ الاستثماري المناسب له، ولعل من أهم متطلبات ذلك المناخ الاستثماري ما يلي(٧٢):

١- توفير الأمن والاستقرار السياسي وبشكل حاسم

٢- توفير الأطر القانونية والتشريعية

٣-توفير الملاكات الكفوءة

4 -استحداث مراكز للمعلومات الاستثمارية

٥-أعادة هيكلة الاطار المؤسسي لأجهزة الدولة وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني.

٦-استحداث المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق

بإمكان العراق الإستفادة من الاستثمارات الاجنبية عبر توجيهها إلى القطاعات ذات الاولوية التي يتم اختيارها وفق معايير كالميزة النسبية، والمعايير الاجتماعية كإنتاج السلع الضرورية ومعايير تحقيق اهداف التنمية وتحقيق هدف التطور التقني وبذا يتم التركيز على المشروعات التي العراق بحاجة الى منتجاتها كمواصفات واسلوب ومواد انتاج بموجب المواصفات الدولية الانتاج، وهناك طبقا عدة معايير يتم اختيار المشروع على اساسها اهمها :

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أ- القيمة المضافة للدخل القومي وذلك عبر العمل على استخدام الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الانشطة ذات القيمة المضافة العالية أو في الوقت نفسه لديها تأثير قوي على احداث ترابطت قطاعية وتفعيل الاقتصاد المحلي العراقي

ب-فرص العمل والتدريب الممنوحة للعراقيين

ج-استخدام تكنلوجيا الانتاج تكون ذات مستوى عالي ومكثفة لرأس المال مما يحقق معدلات عالية من العوائد على الاستثمار من نقل التكنلوجيا وتوظيفها.

د- مساهمة المشروع في إحلال الواردات ورفع مستوى الصادرات بشرط ان يتجنب كل نشاط اقتصادي لايشكل فيه المنشأ المحلي جزء مهم كان لايقل عن (٤٠ %) من القيمة المضافة.

ه- مساهمة المشروع في تنمية ال مناطق التنموية النائية والحماية للبيئة.

و- دعم المشروع للصناعات المحلية.

ي-عمر المشروع التشغيلي.

ن- مساهمة المشروع في نمو الناتج الوطني ودخل الفرد.

وبذلك يمكن القول إن الاهتمام بجانب الابتكار والمعرفة أمر غاية الاهمية ولنجاح أداء الدولة وتكون ناجحة، يجب أن تخلق فرصاً وتحسن البيئة على نحو يساعد المؤسسات التجارية على الابتكار. تحديد الموهوبين من رأس المال البشري وتدريبهم وتنمية قدراتهم, إذ ان تكوين رأس مال بشري ممتاز يتطلب تخصيص الموارد اللازمة على جميع مستويات التعليم – بدءاً من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم المدرسي، مروراً بالتعليم والتدريب المهني والتعليم العالي، وتزيد من الكفاءة الاقتصادية من خلال التشجيع على الكشف عن الابتكار.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

كذلك نستطيع القول أنه من خلال الأزمات الاقتصادية التي مر بها العراق كان لها اثر سلبي في القطاعات الاقتصادية, فضلاً عن ضعف السياسات المستجيبة لهذه الأزمات في ظل غياب الفلسفة الاقتصادية، وشدة الاختلالات البنيوية، والاندماج غير المتوازن مع العالم الخارجي، مما جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً مستجيباً للأزمات، وحاضناً لآثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فأصبحت العوامل الخارجية مصدراً اساسيا للأزمات الاقتصادية في العراق، ولعل أزمة أسعار النفط مثالاً حاضراً لهذه العوامل، في الوقت نفسه تعد الإيرادات النفطية والنفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي، القنوات الاقتصادية الأساسية لنقل أثر أزمة أسعار النفط الى القطاعات الاقتصادية الزراعية، الصناعية، الخدمية. التي يعاني في الأصل من تدني في نوع الخدمة.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١- إن الاساس الذي يقوم عليه اقتصاد الحلول المبتكرة في القدرة على مواجهة الأزمات يستند إلى أسس علمية صحيحة لتنفيذ الحلول المبتكرة وبما يضمن إيجابية النتائج.

٢- يعد اقتصاد الحلول المبتكرة المحرك الرئيس للتطورات الاقتصادية فهو المفتاح الاقتصادي لنجاح وذلك لأنه يساعد على تحسين الإنتاجية والمنافسة وحدوث الاستدامة التجارية .

٣- لقد أصبح اقتصاد الحلول المبتكرة يشكل دورا أساسياً في عملية النمو والتقدم الاقتصادي للمجتمع وأكثر تأثيراً من العوامل الأخرى (المادية والمعنوية) لا سيما أنه يشكل موردا اقتصاديا للدولة.

٤- ان حصول الازمات السياسية و الاقتصادية المتعاقبة في العراق , وفي مراحل مختلفة من مساره العام قد تمخض عنه تفشي مظاهر اقتصادية سلبية ، و من بين تلك المظاهر : الفقر وزيادة حالات البطالة وارتفاع المستوى العام للأسعار.... الخ . كل ذلك شكل في ذات الوقت العائق أمام و الحاجة الملحة للابتكار في ايجاد الحلول لمواجهة تلك المظاهر التي هي وليدة الازمات الآنفة الذكر .

٥- لم يستطع العراق تطويع ايجابيات اقتصاد الحلول المبتكرة لتحقيق الفائدة القصوى في حل مشاكله وازماته الاقتصادية .

٦- عجز النظام الاقتصادي في العراق عن احتواء تخفيف اثار العديد من الازمات الاقتصادية التي تعرض لها , مما ضعف الاداء المؤسسي , ونتج عن ذلك انهيار الوضع الاجتماعي في العراق من حيث الفقر وزيادة حالات البطالة وانخفاض المستوى الصحي .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٧- ان اقتصاد الحلول المبتكرة لم يسهم في الآونة الاخيرة في التخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق , ولاسيما الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها ، بالرغم من حداثة فكرة و نهج الابتكار في معالجة المشاكل و الازمات الاقتصادية على الصعيد العالمي .

٨- بالإمكان ان يؤدي ان اقتصاد الحلول المبتكرة دوره الايجابي في الاقتصاد العراقي ، لاسيما في ظل ما يمتلكه من اساسيات ضرورية لذلك , وفي مقدمتها ثروته المادية و البشرية .

التوصيات:

١ - الاهتمام باقتصاد الحلول المبتكرة كونه يمثل القاعدة الأساسية لإطلاق منظومة التعليم على كافة مراحله في نجاح الخطط التنموية المعتمدة على نتائج تكنولوجيا المعلومات.

٢ - العمل على التهيئة المستقبلية لخلق رأس مال بشري وتطويره بنوعية عالية وقدرات كبيرة وذلك من خلال التدريب والتطوير ، و الاستفادة من المهارات الحالية ، لأن رأس المال البشري يعد حجر الزاوية لبناء اقتصاد الحلول المبتكرة في مجتمع المعلومات من جهة ويعد الدعامة للمؤسسات الاقتصادية ونموها ونجاحها.

٤- ان الاختلال في هيكل التجارة الخارجية ، وارتفاع حجم المديونية و اتساع ظاهرتي التضخم والبطالة وتفشي الفساد المالي والاداري ، و فشل الاساليب التنموية التقليدية , تجعل اقتصاد الحلول المبتكرة ضرورة ملحة لمعالجة مشاكل الاقتصاد العراقي وتحقيق تنميته ، من خلال تبني تطبيقات اقتصاد الحلول المبتكرة في القطاعات الاقتصادية الفاعلة في عمليته التنموية .

٥- يجب تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد وينبغي ان يترافق ذلك مع تحول اقتصادي باتجاه التركيز على اقتصاد الحلول المبتكرة الذي يمكنه أن يسهم في تحقيق التنمية وتوفير وظائف للعديد من

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الوافدين الجدد إلى سوق العمل. فالاقتصاد العراقي بحاجة إلى تعزيز دور القطاع الخاص غير النفطي، وزيادة الكفاءة في استغلال الموارد، وتقوية أسس النمو الاقتصادي المستدام فيه.

٨- على صانعي السياسة في العراق وضع برامج اصلاح شاملة لتحسين المؤسسات واطر العمل التي تكفل تحقيق نمو قوي في الناتج المحلي الاجمالي من خلال الاستفادة من متضمنات اقتصاد الحلول المبتكرة .

٩- ان المؤسسات في العراق مؤسسات صغيرة ومتوسطة لا يمكنها انشاء وحدات متخصصة للحلول الاقتصادية ومعالجة الازمات بسبب ضعف امكانياتها مما يتوجب على الحكومة القيام بهذه المهمة ابتداءاً من خلال تبني مشروع للحلول الاقتصادية من اجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وامكانية مساهمته في تحقيق التنمية .

ان التحديات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، تستدعي السعي الجاد للتحول من الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد الحلول المبتكرة القائم على الاستشراف السليم و الرؤية المستقبلية الواضحة والجادة لآلية التحول ، بدافع اختيار الحلول التي تواجه ازماته و مشاكله الاقتصادية بشكل صحيح و باقل قدر ممكن من الاخطاء.

الهوامش:

([1])Bernd Ebersberger, Andreas Kuckertz, The impact of organization type on innovation response time to the(COVID-19) crisis,Journal of Business Research,2021,p126.

([٢]) جمال داود سلمان, اقتصاد المعرفة, اليازوردي, الجامعة الخليجية، مملكة البحرين, ٢٠١٢, ص٤.

([٣]) ناجي كي حنا, التحول الالكتروني ترسيخ استتراتيجيات التنمية الحديثة، ترجمة: عجلان بن محمد الشهري,مكتبة فهد الوطنية,مركز البحوث معهد الاداره العامة،٢٠١٦, ص٨٩.

([4])Gerguri, Shqipe، Ramadani,،The Impact of Innovation into theEconomic Growth, South East European University at Tetovo, Faculty of Business Administration, 2010،p3.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

([5])Alexey Shinkevich, on others, Integral technique for analyzing of national innovation systems development, Vol. 39 (N°22)، 2018. Page 6.

([٦]) سـعيد اوكيل, الابتكار التكنولوجي لتحقيق التنمية المسـتدامة وتعزيز التنافسـية،الطبعة الاولى, مكتبة العكيبان, الرياض،٢٠١١, ص٤٥.

(7)Krzysztof Witkowski,Internet of Things, Big Data, Industry 4.0 – Innovative Solutions in Logistics and Supply Chains Management7th International Conference on Engineering, Project, and Production Management٢٠١٧,p674.

([٨]) نندا قوبال, الابتكار والاستثمار (من العلوم النظرية في التطبيق العملي), المعهد السعودي لتطوير أصحاب العمل, لا توجد سنة, ص١١.

([٩]) نفين حسين محمد، دور الابتكار والابداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية والدول (دراسة حالة دولة الامارات)، مجلة اقتصادية عن وزارة الاقتصاد لدولة الامارات العربية المتحدة، أغسطس ٢٠١٦, ص ٤.

([10])Alexey Shinkevich,on other, a previously mentioned source. Page 6.

([١١])علي محمد الخوري،الاقتصاد العالمي الجديد (ما بين الاقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الرقمي والابتكارات التكنولوجية المتسارعة)، الطبعة الاولى، حقوق الطبع مجلس الوحدة العربية، القاهرة،٢٠٢٠,ص ٣٠٠.

([١٢]) اقتصاد الابتكار، القافلة مجلة ثقافية منوعة،السعودية،٢٠٢٠, ص٣٣ على الموقع الالكتروني https://qafilah.com تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٠/١٢/٥.

([١٣]) أحمد حسين النجار، الاقتصاد السلوكي وتطبيقاته عالمياً، الطبعة الاولى، مكتبة الملك الوطنية، الرياض،٢٠١٩،ص١٣١.

([١٤]) أحمد حسين النجار، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

([١٥]) شيماء حسنين أحمد، استراتيجيات تعليم وتعلم مقترحة لتنمية مهارات الاقتصاد المعرفي،المؤتمر الدولي الثاني مستقبل تطوير المناهج في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ١٧- ١٨فبراير, كلية الدراسات العليا للتربية،جامعة القاهرة, ٢٠٢١.

([١٦]) عبد السلام مصطفى أحمد السيد, ابراهيم جابر السيد، الاقتصاد المعلوماتي والمعرفة الفنية والابداع، سلسلة الاقتصاد, الطبعة الاولى، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، الجزائر،٢٠٢٠, ص ٥.

([١٧]) جمال داود سلمان، مصدر سبق ذكره، ص٩.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

(١٨) ايفان عادل عارف، سناء عبد الرحيم العبادي، تأثير ابتكار المعرفة على التمكين الاستراتيجي(بحث ميداني مقارن),Journal of Economics and Administrative Sciences, Vol.26 (NO. 124), ٢٠٢٠,ص ١٥٠.

(١٩) هبة عبد المنعم, سفيان قعلول، اقتصاد المعرفة, العدد ٥١، صندوق النقد العربي،دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٩،ص١٤.

(٢٠) صادق علي طعان، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية, جامعة الكوفة, العدد الرابع، المجلد الثالث عشر، ٢٠٠٩،ص٧٥.

(٢١) هبة عبد المنعم, سفيان قعلول، اقتصاد المعرفة, العدد ٥١، صندوق النقد العربي،دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٩،ص١٢.

(٢٢) جمال داود سلمان، مصدر سبق ذكره ،ص٣٣.

(٢٣) السيد فراج السعيد محمد، تقييم منهج بناء مقاييس المعرفة واقتصاد المعرفة من منظور نماذج النمو الداخلي،مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢٢، العدد الرابع، جامعة بور سعيد،٢٠٢١،ص٣٨٧.

(٢٤) فلاح ثامر علوان، محمد رسول مكي, دور الاقتصاد المعرفي في دعم ابتكار الانظمة الفعالة في الاقتصاد العراقي, مجلة العلوم الاقتصادية، العدد التاسع والخمسون، المجلد الخامس عشر،٢٠٢٠،ص٥٩.

(٢٥) نسرين عباس يدالله، تأثير التقنيات الرقمية في تحسين الخدمات المصرفية (دراسة استطلاعية),مجلة العلوم المالية والمحاسبية، العدد الثالث، بغداد،٢٠٢١،ص٧٢.

(٢٦)التكنولوجيا المالية: التطور الرقمي, العدد ٤٦٧، ٢٠١٩، اتحاد المصارف العربية، على الموقع الالكتروني. https://uabonline.org/ar/ تاريخ دخول الموقع ٢٠٢١/١٢/٢٦.

(٢٧)التكنولوجيا المالية: التطور الرقمي, مصدر سبق ذكره.

(٢٨) نبيل مهدي الجنابي، محمد نعمة الزبيدي،الذكاء الاقتصادي المدخل الحديث للاقتصاد المعرفي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨، ص ٢٠. https://uabonline.org/ar/

(٢٩) تقرير شركة مارمور مينا إنتليجنس، فينتك الابتكارات المالية التقنية، مؤسسه الكويت للتقدم العلمي (KFAS), ٢٠١٩، ص ١٠.

(٣٠) خثير شين، دور الترويج الابتكاري في تحسين صورة العلامة التجارية للمؤسسة الاقتصادية, اطروحة مقدمة الى قسم العلوم التجارية/ كلية العلوم الاقتصادية, الجزائر,٢٠١٧ ص١٦.

(٣١) نفين حسين محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

(٣٢) ايمان محمود عبد اللطيف، الازمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة سانت كليمنتس/ العراق، ٢٠١١, ص ٧.

(٣٣)جميل محمد خالد, أساسيات الاقتصاد الدولي, الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع, الاردن، عمان، ٢٠١٤, ص٢٥٩.

(٣٤) عبادة محمد التامر, سياسة الولايات المتحدة والأزمات الدولية (إيران،العراق، سوريا, لبنان أنموذجاً)، الطبعة الأولى, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت,٢٠١٥, ص٤٠.

(٣٥)بلال كاظم الجوادي, مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات وإمكانية استخدامها في رسم السياسات الاقتصادية الكلية, بيت الحكمة، بغداد،٢٠٢٠، ١١.

(٣٦) سايل سعيد، التعاون الأوربي – المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية (٢٠٠٧-٢٠١١), رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة مولود معمري- تيزي وزو,٢٠١٢, ص٣٩.

(٣٧) جمانة بشير أبو رمان, ، إدارة الأزمات الكوارث والمخاطر (نهج للوقاية والعلاج والتعافي)، المملكة الأردنية الهاشمية،عمان,٢٠٢١, ص ٤٧.

(٣٨) قتيبة فوزي جسام الراوي، علاج الازمة المالية المعاصرة بالتوازن الاقتصادي في القرآن الكريم، المؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية الشريعة، جامعة جرش الخاصة، المملكة الاردنية الهاشمية،٢٠١٠، ص ٦.

وللمزيد انظر : عبد الرزاق محي الدليمي، الاعلام وإدارة الأزمات، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٢, ص ١٠٦- ١٠٧.

(٣٩)عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي (النفط – الاختلال الهيكلي - البطالة), مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٨, ص ٣٨.

(٤٠) أديب قاسم شندي، أديب قاسم شندي, الإقتصاد العراقي...إلى أين, الطبعة الأولى, دار الكتب, بغداد, ٢٠١١، ص ٢٤٩-٢٥٠.

(٤١) يحيى حمود حسن، دراسات في الإقتصاد العراقي، الطبعة الاولى، مطبعة الساقي، مركز العراق للدراسات، البصرة، ٢٠١٢، ص١١٣- ١١٤.

(٤٢) فريد جاسم حمود القيسي، العنف في العراق (دراسة سوسيولوجية تحليلية نقدية في أسباب العنف، الطبعة الاولى، دار ومكتبة البصائر، المركز العلمي العراقي، بغداد، ٢٠١٢، ص١٥٢.

(٤٣) مجموعة باحثين، رؤية في مستقبل الإقتصاد العراقي، سلسلة كتب، مركز العراق للدراسات، بغداد، بدون سنة نشر، ص٤٠.

(٤٤) المصدر السابق نفسه، ص٤٣.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

(٤٥) فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي, عمان, ٢٠١٢,ص٩٢.
(٤٦) محمد عبد صالح حسن، العقبات الإقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق (فترة ما بعد ٢٠٠٣) دراسة تحليلية، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، السنة الثامنة، العدد السابع والعشرون، ٢٠١٠، ص٦٥.
(٤٧) محمد عربي ياسر، مشكلة الإقتصاد غير الرسمي في العراق الاسباب، الآثار واستراتيجية مقترحة للحلول، الطبعة الاولى، دار ومكتبة دار البصائر، بيروت، ٢٠١١، ص٤٢- ٤٣.
(٤٨) المصدر السابق نفسه، ص٦٣.
(٤٩) أحمد عمر الراوي, دراسات في الإقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، دار الكتب، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠١٠, ص٣٢٧.
(٥٠) عمار أحمد رشيد، تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤: تنظيم داعش انموذخاً, مجلة معهد العلمين للدراسات العليا، النجف, العدد الثامن, ٢٠٢٢, ص٥٣٢-٥٣٣.
(٥١) حسين أحمد دخيل السرحان، أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة اهل البيت عليهم السلام, العدد١٨, ص٢٢.
(٥٢) حسين عبد الحسن مويح, أثر العامل الخارجي في أزمة سيادة الدولة العراقية (٢٠٠٣-٢٠٢٣), معهد العلمين للدراسات العليا, العدد (٨)، النجف, ٢٠٢٢, ص٨٩.
(٥٣) حسين عبد الحسن مويح, أثر العامل الخارجي في أزمة سيادة الدولة العراقية (٢٠٠٣-٢٠٢٣), معهد العلمين للدراسات العليا, العدد (٨)، النجف, ٢٠٢٢ ، ص٩١.
(٥٤) حسين عبد الحسن مويح, مصدر سبق ذكره، ص٩٢-٩٣.
(٥٥) فريد جاسم حمود القيسي، مصدر سبق ذكره, ص٨٨.
(٥٦)مازن صباح أحمد، أحمد سليم رحيم, وآخرون، سياسات البنوك المركزية في مواجهة صدمة اسعار النفط (٢٠١٤) العراق والجزائر حالتان دراسيتان, مجلة الدراسات النقدية والمالية, المؤتمر البنك المركزي العراقي, ص٢.
(٥٧)صلاح مهدي هادي، علي حسين حميد،نحو دور محوري لجهاز مكافحة الارهاب العراقي في مجابهة التحديات غير التقليدية, مجلة معهد العلمين للدراسات العليا، النجف,٢٠٢٢, ص٢٨٧- ٢٨٨.
(٥٨) أسماعيل حمادي مجبل, اقتصاد المعرفة ودوره في تكوين الثروة المادية تجارب دول مختارة الدروس المستقاة لالقتصاد العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٠ العدد ٢٢، ٢٠٠٨, ص ٧١.
(٥٩) تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي،البنك المركزي العراقي, الفصل الثالث، العدد الثالث عشر، ٢٠٢٠, ص ١.
(٦٠) عباس النصراوي، مصدر سبق ذكره, ص ١٠٩.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

(٦١) جمال عزيز فرحان العاني, الاقتصاد العراقي واسواق العمل بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والمستقبل, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية, بغداد،مجلد ٧, العدد١٣,.٢٠١٥,ص٢.

(٦٢) بلال كاظم الجوادي, مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات وإمكانية استخدامها في رسم السياسات الاقتصادية الكلية, بيت الحكمة، بغداد،٢٠٢٠, ص ٢٥٠.

(٦٣) أسماعيل حمادي مجبل, مصدر سبق ذكره, ص ٧٠.

(٦٤)علياء حسين خلف, إصلاح وتنمية قدرات القطاع الخاص أداة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية,العدد الثالث والخمسون, ٢٠١٧،ص٣٣.

(٦٥) فريد جاسم حمود القيسي, مصدر سبق ذكره, ص ٨٨.

(٦٦) عبد الجبار عبود الحلفي, الاقتصاد العراقي (النفط – الاختلال الهيكلي - البطالة)، الطبعة الثالثة, الساقي للطباعة والتوزيع, مركز العراق للدراسات, ٢٠١٥, ص٩٩.

(٦٧) فالح ثامر علوان، محمد رسول مكي، دور الاقتصاد المعرفة في دعم ابتكار الأنظمة الفعالة في الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية, المجلد الخامس عشر, العدد التاسع والخمسون, ٢٠٢٠, ص٦٨- ٧٠.

(68)Cameron Hepburn, Brian O'Callaghan,Will COVID-19 fiscal recovery packages accelerate or retard progress on climate change, Oxford Review of Economic Policy, Volume 36, Number S1,،202٠,p٣٦٥.

(٦٩) عبد الكريم جابر شنجار ال عيسى، قراءات الاقتصاد العراقي ما بعد ٢٠٠٣, دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان, ٢٠١١, ص٢٥٠.

(٧٠) مصطفى الكاظمي، محسن عبد الرضا عبود، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)، مجلة جامعة بابل، لعلوم الصرفة التطبيقية، المجلد ٢٦، العدد ٢, ٢٠١٨, ص ٢٦٤.

(٧١) مصطفى الكاظمي، محسن عبد الرضا عبود، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٣

(٧٢) فالح ثامر علوان، محمد رسول مكي، دور الاقتصاد المعرفة في دعم ابتكار الأنظمة الفعالة في الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية, المجلد الخامس عشر, العدد التاسع والخمسون, ٢٠٢٠, ص٦٣.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.